إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة

بيان صحفي رقم 223/16
للنشر الفوري

May 16, 2016

عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حلقة نقاشية حول مسار تنويع النشاط الاقتصادي في الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي.

عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حلقة نقاشية حول ***مسار تنويع النشاط الاقتصادي في الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي*** يوم الاثنين الموافق 16 مايو 2016. وجرت استضافة هذه الفعالية بمقر الصندوق العربي. وقد تولى الدكتور أسامة كنعان مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط إدارة المناقشات، وشارك فيها البروفيسور هاجون تشانج من جامعة كامبريدج، وهو مؤلف لعدد من الكتب المرجعية حول دور الدولة في التنمية الاقتصادية، وكذلك كل من الدكتور رضا شريف والدكتور فؤاد حسنوف الاقتصاديان البارزان في صندوق النقد الدولي في مجال تنويع النشاط الاقتصادي.

وقد أشار الدكتور اسامة كنعان مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط إلى أن هذه الحلقة النقاشية هي الرابعة في سلسلة الفعاليات التي ينظمها المركز والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحفيز المناقشة حول السياسات الاقتصادية الرامية إلى ضمان تحقيق التنمية المتواصلة القائمة على أساس استراتيجية طويلة الأجل لتقليص الاعتماد على النفط في الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف أن اعتماد استراتيجية جسورة لتنويع النشاط الاقتصادي بات أمرا بالغ الأهمية في مواجهة انخفاض أسعار النفط، بل إنه أصبح ذو أهمية حاسمة من أجل منع حدوث تراجع ملموس في مستويات المعيشة في دول مجلس التعاون الخليجي. واستلهاما لتجارب البلدان في مختلف أقاليم العالم، ركزت المناقشة في هذه الحلقة على المكونات الأساسية اللازمة للاستراتيجيات الناجحة في مجال تنويع النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري، والتي تعتبر مواتية لنمو القطاع الخاص وتنمية صناعات التصدير المتطورة غير النفطية.

وقد بدأ الخبيران رضا شريف وفؤاد حسنوف بتحديد سياق انعكاسات تراجع سعر النفط من أكثر من 100 دولار للبرميل إلى حوالي 40 دولارا للبرميل، مما جعل تنويع النشاط الاقتصادي قضية ملحة على مستوى السياسات. وأوضحا أن ذلك الانخفاض الشديد المستمر في اسعار النفط ينذر باحتمال العودة إلى المستوى شديد الانخفاض الذي شهدته فترة الثمانينات والتسعينات. فلا يزال المواطنون وصانعو السياسات في العديد من البلدان المصدرة للنفط يتذكرون المحنة التي واجهتها بلدانهم في تلك الفترة. ولم تتحقق أمنية التنمية السهلة السريعة من خلال الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وارتفاع المديونية في الثمانينات والتسعينات. ومع أن التاريخ لا يكرر نفسه، فإنه ينبغي ألا نتجاهل حركة التاريخ. بل إن هناك صعوبة أكبر الآن في التعامل مع انخفاض اسعار النفط في السياق الراهن الذي يشهد ارتفاع الإنفاق الحكومي وارتفاع التوقعات المتعلقة بتوفير الوظائف وتقديم تحويلات الدخل.

وأشار الخبيران رضا شريف وفؤاد حسنوف إلى أن البلدان المصدرة للنفط، كي تنجح في تنويع نشاطها الاقتصادي، عليها أن تغير النموذج الاقتصادي السائد في الوقت الراهن. ورغم ما ينطوي عليه ذلك من اختيارات معقدة، فإنه من الأهمية بمكان للاقتصادات المعتمدة على النفط أن تتحول إلى اقتصادات تركز على الابتكار. وعليها أن تجرب وتتعلم من تجارب بلدان أخرى سلكت من قبل مسار تنويع النشاط الاقتصادي. ففي سنوات سابقة، قطعت بلدان كالبرازيل وكوريا وماليزيا وسنغافورة أشواطا طويلة في تنويع اقتصاداتها، وهناك دورس مهمة يمكن استلهامها اليوم في دول مجلس التعاون الخليجي من تجارب تلك البلدان.

إن تلك التجارب تبين أنه من الضروري توجيه الحوافز المتاحة للمنشآت والعمال على نحو يسهم في تنمية الصناعات المتقدمة تكنولوجيا الموجهة نحو التصدير. وقد لا تكون نصائح سياسات النمو المعيارية كافية للوصول إلى تنويع حقيقي في النشاط الاقتصادي. وإضافة

إلى معالجة مواضع قصور عمل الحكومات، يتعين على صانعي السياسات أن يعالجوا مواضع فشل الأسواق عن طريق تغيير الحوافز المتاحة للمنشآت والعمال من أجل الانتقال إلى قطاعات أنشط. وينبغي أن يركز صانعو السياسات على تنمية أسواق تصدير نشطة. ومن الضروري أن يبدأ تنويع النشاط الاقتصادي في نقطة ما وذلك بالتركيز على مجموعة محدودة من القطاعات أو الصناعات. وتيسير تنظيم المشروعات يعتبر أمرا ضروريا مع التسليم في الوقت ذاته بأهمية التعليم والتنمية الاجتماعية. واختيار تنويع النشاط الاقتصادي عن طريق قطاع الخدمات بدلا من قطاع الصناعات التحويلية هو اختيار يعتمد على المكاسب المحتمل تحقيقها في الإنتاجية. فالحدود الفاصلة بين الخدمات وبين الصناعات التحويلية آخذة في الانحسار، وهناك من مكاسب الإنتاجية المحتمل تحقيقها في قطاع الخدمات ما يفوق بكثير مكاسب الإنتاجية المحتمل تحقيقها في قطاع الصناعات التحويلية.

ثم تناول البروفيسور تشانج العناصر الأساسية التي تميز استراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي الناجحة، وختم حديثه بثلاث خلاصات رئيسة. اولها، أن تنويع النشاط الاقتصادي لا يتعين بالضرورة أن يكون مرتبطا بأنشطة اقتصادية تتم مزاولتها في البلد المعني بالفعل – إذ أن تجارب عدة بلدان تشير إلى استحداث أنشطة اقتصادية لا تكون في غالب الأحيان مرتبطة بالصناعات القائمة تقليديا على وفرة الموارد الطبيعية في البلد المعني. وثانيها، أنه حتى عندما يكون تنويع النشاط الاقتصادي مرتبطا بالصناعات القائمة تقليديا في البلد المعني، فإن التحدي الذي يواجه البلد إنما هو ضمان زيادة مستوى تقدم منتجات تلك الصناعة بصورة مطردة، وذلك عند الدخول في مراحل أكثر تطورا في الصناعات التحويلية. وثالثها، أن تنويع النشاط الاقتصادي يتطلب سياسة صناعية وقطاعية انتقائية بدرجة عالية، مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد.

ثم فتح الباب للنقاش مع الحاضرين الذين عكست مداخلاتهم طائفة متنوعة من الاهتمامات، حيث كان من ضمنهم مشاركون من القطاع العام، والدوائر المصرفية ودوائر الأعمال، والوسط الأكاديمي، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات الممثلة للمانحين.